المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان
-قطاع حقوق الانسان-

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2020

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 3

1. تقديم موجز للاستراتيجية 4

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 10

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج 11

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 12

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 13

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 15

الجزء الثاني : تقديم البرامج 17

برنامج 125 : حقوق الإنسان 18

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 18

2. مسؤول البرنامج 19

3. المتدخلين في القيادة 20

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 20

الجزء الثالث : محددات النفقات 31

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان 32

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية 32

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع 34

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان 34

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية 35

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

Royaume du Maroc
Direction du Budget
Ministère des Finances et de la Réforme de l'Administration

1. تقديم موجز للاستراتيجية

1.1 مهام وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان و العلاقات مع البرلمان - قطاع حقوق الإنسان

أسندت لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان و العلاقات مع البرلمان، بموجب المرسوم رقم 2.19.954 الصادر بتاريخ 23 صفر 1441 الموافق ل 22 أكتوبر2019، مهمة إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحمايتها والنهوض بها، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية، وكذا اقتراح كل تدبير يهدف الى ضمان دخول الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يكون المغرب طرفا فيها حيز التنفيذ:

أ- دور وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان العلاقات مع البرلمان - قطاع حقوق الإنسان تجاه القطاعات الحكومية: تأمين اعتماد سياسة حكومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان

إنطلاقا من اختصاصاتها في مجال حقوق الإنسان، تتولى وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان مهمة إعداد وتنسيق وتتبع السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حيت تسعى الى اعتماد سياسة حكومية مندمجة في مجال حقوق الإنسان وفق تخطيط استراتيجي تشاركي لاسيما من خلال تحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان والشروع في تنفيذها ابتداءا من سنة 2018 مع وضع آليات تتبع التنفيذ والتقييم اللازمة.

ب- دور وزارة الدولة تجاه المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان: تقوية الدعم

بحكم الاختصاصات والمهام المسندة إليها، فإن وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان و العلاقات مع البرلمان - قطاع حقوق الإنسان مطالبة بالإسهام في تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بحقوق الإنسان من خلال مواكبة تنفيذ المقتضيات الدستورية ذات الصلة بإحداث المؤسسات الدستورية المختصة وكذا مواكبة إحداث آليات الحماية والتظلم والانصاف بموجب البروتوكولات الاختيارية الملحقة بالاتفاقيات الدولية والمساهمة في نشر ثقافة حقوق الانسان من خلال أجرأة وتتبع تنفيذ التدابير ذات الصلة الواردة في خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بالتعاون مع كل الفاعلين المعنيين. وبالنظر لأثر عمل المؤسسات والهيئات الوطنية على البرامج والسياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان، تعمل على تنسيق الجهود بما يضمن متابعة تنفيذ التوصيات والمقترحات الصادرة عن تلك المؤسسات وإشراكها في مختلف المشاريع والبرامج التي تسعى وزارة الدولة لإنجازها

ج- دور وزارة الدولة تجاه المجتمع المدني: تطوير الشراكة وتقوية القدرات

يقوم المجتمع المدني في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بدور مركزي لا محيد عنه، بل أصبح ركيزة أساسية لأية سياسة عمومية في مجال حقوق الإنسان. واعترافا بهذا الدور الريادي، منح الدستور الجديد دورا مهما للمجتمع المدني قصد المشاركة في إعداد السياسات والبرامج العمومية. ويتجلى دور وزارة الدولة، في هذا المجال، في تنمية الشراكة مع المجتمع المدني في مجال النهوض بحقوق وحمايتها وفي مجال دعم القدرات وتشجيع التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

د- دور وزارة الدولة تجاه المنظمات الدولية: تعزيز الرؤية الوطنية

تسعى وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان و العلاقات مع البرلمان - قطاع حقوق الإنسان، على المستوى الدولي، إلى تعزيز التفاعل مع المنظمات والهيئات الدولية والأقليمية المعنية بحقوق الإنسان. ويتمثل الدور المحوري لوزارة الدولة في هذا الإطار، في تقديم الخبرة الضرورية لمواكبة الدبلوماسية الوطنية في مهامها ذات الصلة بتعزيز موقع المغرب في المنظمات الدولية، وللتعريف بالمكتسبات الوطنية في مجال النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية. ولهذه الغاية، تعمل وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان و العلاقات مع البرلمان - قطاع حقوق الإنسان على دعم مجالات التفاعل بين الحكومة المغربية ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وباقي المنظومات الإقليمية الأخرى.

2.1 السياق العام لاشتغال وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان و العلاقات مع البرلمان - قطاع حقوق الإنسان

أ- تطور مضطرد للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان والتزام متنام للدولة المغربية

تحتل مسألة حقوق الإنسان مكانة بارزة في تطور العلاقات الدولية وما فتئ الاهتمام بها يزداد ويتطور بشكل مستمر خاصة في السنوات الأخيرة. ولقد تميز هذا التطور، منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي شكل مصد ر إلهام للمجموعة الدولية في اعتماد العديد من المعاهدات والآليات الملزمة لضمان حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ومن بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية،

والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، اللذان يعتبران من أهم المعاهدات الدولية، إلى جانب ترسانة الاتفاقيات المتعلقة بالحقوق الفئوية (النساء، الأطفال، المهاجرون، اللاجئون، الأشخاص في وضعية إعاقة....الخ.(أو المعاهدات الموضوعاتية كتلك التي تخص مناهضة التمييز العنصري أو التعذيب وكل أشكال الممارسات الحاطة من الكرامة الإنسانية .

لقد واكبت المملكة المغربية هذا التطور وساهمت فيه بفعالية وأكدت على التزاماتها باحترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وواصلت انضمامها لآليات حقوق الإنسان وتعزيز الحوار والتفاعل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ب- سياق إقليمي على وقع تحولات سياسية

شكلت حقوق الإنسان انشغالا جوهريا للتحولات السياسية التي تعرفها المنطقة العربية. إن المملكة المغربية، التي انخرطت في أوراش للإصلاحات السياسية والتشريعية والمؤسساتية منذ سنوات مضت، توجت هذا المسار الإصلاحي باعتماد دستور جديد يكرس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وتعزز هذا المسار بالوضع المتقدم للمغرب كشريك للاتحاد الأوروبي، وكذلك وضعه "كشريك من أجل الديمقراطية" مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا.

كما أن عودة المغرب للاتحاد الإفريقي مطلع 2017 يستلزم انخراط المملكة في الأليات الإفريقية للحقوق الإنسان وتطوير التعاون والتفاعل مع هذه الأليات مع ما يعنيه ذلك من تعزيز موقع المغرب في المشهد الحقوقي على المستوى الإفريقي، وما يستلزمه ذلك من التزامات وحقوق.

ج- حقوق الإنسان: مسألة ذات أولوية بالنسبة للمملكة المغربية

بالنظر إلى التزام المملكة المغربية القوي الذي لا رجعة فيه لترسيخ الديمقراطية ودولة الحق والقانون وتعزيز التنمية البشرية المستدامة، تعتبر مسألة النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها إحدى الأولويات الكبرى. ولقد مكن هذا الالتزام، الذي انطلق منذ مطلع التسعينات، من إطلاق مسلسل عميق وواسع لاعتماد إصلاحات مؤسساتية وتشريعية، تم دعمه بتجربة العدالة الانتقالية ومواصلة الانخراط في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتعزيز الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسساتي الوطني المتعلق بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

Royaume du Maroc
Direction du Budget
DB/DSA

د- إطار مؤسساتي قوي لتطوير علاقات التعاون مع الأطراف المعنية

لقد تعزز الإطار المؤسساتي الوطني بإحداث عدة مؤسسات لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها كالمجلس الوطني لحقوق الانسان ومؤسسة وسيط المملكة إلى جانب مؤسسات وطنية أخرى متخصصة لها ارتباط بميادين حقوق الإنسان. كما يتوفر المغرب على نسيج جمعوي نشيط وحيوي في مختلف مجالات حقوق الإنسان. ويأتي إحداث وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان لتعزيز التنسيق والحوا ر والشراكة بين مختلف الأطراف المعنية والمساهمة في ضمان الانسجام بين مختلف البرامج والمشاريع ذات الصلة بحقوق الإنسان.

3.1 الأهداف الاستراتيجية لوزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان و العلاقات مع البرلمان - قطاع حقوق الإنسان

يتضمن برنامج عمل وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان و العلاقات مع البرلمان - قطاع حقوق الإنسان خمسة أهداف كبرى تهم:

أولا-اعتماد التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان:

تحيين الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان كرؤية استراتيجية 2018-2021 لتأطير العمل الحكومي في مجال حقوق الإنسان؛

تتبع إعمال خطة عمل متابعة التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ثانيا-إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان:

تعزيز التنسيق في مجال إعداد وتتبع تنفيذ وتقييم السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان من خلال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛

الإسهام في ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

المساهمة في نشر ثقافة حقوق الانسان وأجرأة التدابير ذات الصلة الواردة في خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثالثا-تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها:

تعزيز الإطار المؤسساتي المعني بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها من خلال مواكبة تنفيذ المقتضيات الدستورية ذات الصلة بإحداث المؤسسات الدستورية المختصة؛

مواكبة إحداث آليات الحماية والتظلم والانتصاف بموجب البروتوكولات الاختيارية الملحقة بالاتفاقيات الدولية؛

تعزيز العمل الحكومي المتعلق بالتفاعل مع الشكايات والتظلمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

رابعا-اعتماد الحوار والشراكة مع الفاعلين الوطنيين المعنيين بحقوق الإنسان:

تعزيز الحوار والتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها؛

عقد شراكات وتقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان وتعزيز المشاركة في إعداد وتقييم السياسة العمومية في مجال حقوق الإنسان (الخطة الوطنية)؛

تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية فيما يتعلق بالتوثيق والرصد وإعداد التقارير في مجال حقوق الإنسان.

Royaume du Maroce * Ministère de l'économie des Finances et de la réforme de l'administration
Direction du Budget
DB3/DSA

خامسا-تعزيز التعاون والتفاعل مع الفاعلين الدوليين في مجال حقوق الإنسان:

تعزيز تفاعل المملكة مع الفاعلين الدوليين ولاسيما منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

تقوية المشاركة الوطنية في المحافل الدولية والتعريف بالتجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان؛

المساهمة في الدفاع عن القضايا العادلة للمملكة ولاسيما وحدتها الوطنية من خلال التصدي للتوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان من طرف خصوم الوحدة الترابية للمملكة؛

تعزيز التفاعل مع المنظمات الدولية غير الحكومية ولاسيما على مستوى فتح حوارات وتقديم الردود والأجوبة بخصوص تقاريرها حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب؛

تعزيز التعاون الثنائي مع الوزارات والمؤسسات المماثلة خصوصا فيما يتعلق بتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى.

وتجدر الإشارة الى أن إعمال مقتضيات الخطة الاستراتيجية لوزارة الدولة والتنفيذ الفعلي للبرامج والتدابير المقترحة بها يتطلب توفير مجموعة من الشروط التي تهم التنظيم الداخلي لوزارة الدولة والعلاقة

مع شركائها. ومن بينها ضرورة أن تتوفر وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان على تنظيم فعال وعلى موارد بشرية كفأه وموارد مالية كافية مع ترشيد للنفقات وعلى نمط للقيادة والتدبير مع ضرورة التوفر على نظام للتواصل الخارجي يعزز الشفافية والشراكة.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة**

باعتبارها الاستراتيجية المؤطرة لعمل وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان و العلاقات مع البرلمان - قطاع حقوق الإنسان، تكرس خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2018-2021 بعد النوع بشكل شامل في مجمل مكوناتها، سواء منها ما تعلق بالديمقراطية والحكامة، أو بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو بحماية الحقوق الفئوية والنهوض بها، أو بالإطار القانوني والمؤسساتي المتعلق بحقوق الإنسان. كما تولي أهمية خاصة لحماية وتعزيز حقوق الفئات الأكثر هشاشة، كالأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين والمهاجرين....

وتتضمن خطة العمل محورين فرعيين تم تكريسهما بالكامل لمسألة المساواة بين الجنسين، يهدف أولهما إلى النهوض بالمساواة وتكافؤ الفرص والسعي إلى تحقيق المناصفة (في إطار المحور الأول: الديمقراطية والحكامة)، بينما يهدف الثاني إلى تعزيز الحماية القانونية والمؤسساتية لحقوق المرأة (في إطار المحور الرابع: الإطار القانوني والمؤسساتي). وقد اعتمد لهذه الغاية 29 تدبيرا يشمل الجوانب التشريعية والمؤسساتية (22 تدبيرا) ومتطلبات التحسيس والتواصل حول هذه القضايا (6 تدابير)، إضافة إلى تقوية قدرات الجهات المعنية بالتنفيذ (تدبير واحد). كما تتضمن باقي مكونات خطة العمل عدة تدابير متفرقة تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

وتتناول خطة العمل أيضا مسألة المساواة بين الجنسين على مستوى التوصيات التي اعتمدتها بشأن تتبع تنفيذ مضامينها، ولا سيما التوصية العاشرة المتعلقة بمواصلة الحوار المجتمعي حول بعض القضايا المتعلقة بمدونة الأسرة، بما في ذلك إلغاء المادة 20 وتعديل المادة 175 بالنص صراحة على عدم سقوط الحضانة عن الأم رغم زواجها، وتعديل المادتين 236 و 238 للمساواة بين الأب و الأم في الولاية على الأبناء و تعديل المادة 53 بما يتضمن الحماية الفعلية للزوج أو الزوجة من طرف النيابة العامة عند الإرجاع إلى بيت الزوجية ، وإعادة صياغة المادة 49 بما يضمن استيعاب مفهوم الكد و السعاية.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2020)	% مشروع قانون المالية لسنة 2020/ قانون المالية للسنة 2019
الموظفون	12 269 000	16 452 000	34,09
المعدات والنفقات المختلفة	17 000 000	13 174 000	-22,51
الاستثمار	10 200 000	10 200 000	-
المجموع	39 469 000	39 826 000	0,9

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2020
	مشروع قانون المالية للسنة 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	16 452 000					
المعدات والنفقات المختلفة	13 174 000	-	-			
الاستثمار	10 200 000	-	-			
المجموع	39 826 000	-	-	-	-	39 826 000

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du budget
DB3/DBA

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2020)			% مشروع قانون المالية للسنة 2020 / قانون المالية للسنة 2019
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
حقوق الإنسان	39 469 000	16 452 000	13 174 000	10 200 000	0,9
المجموع	39 469 000	16 452 000	13 174 000	10 200 000	0,9

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2020
	مشروع قانون المالية للسنة 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	
حقوق الإنسان	39 826 000	-	-	-	-	39 826 000
المجموع	39 826 000	-	-	-	-	39 826 000

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 125 : حقوق الإنسان

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
القيادة و الحكامة	8 744 000	1 200 000	9 944 000
النهوض و تتبع السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان	2 900 000	3 000 000	5 900 000
الحوار والشراكة	500 000	6 000 000	6 500 000
التعاون و التفاعل مع الفاعلين الدوليين	1 030 000	-	1 030 000

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 6: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021, 2020) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
نفقات الموظفين	12 269 000	14 000 000	16 452 000	19 452 000	22 452 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	17 000 000	19 000 000	13 174 000	14 409 000	14 409 000
نفقات الاستثمار	10 200 000	15 480 000	10 200 000	10 200 000	10 200 000
المجموع	39 469 000	48 480 000	39 826 000	44 061 000	47 061 000

- جدول 7 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
حقوق الإنسان					
الميزانية العامة	39 469 000	48 480 000	39 826 000	44 061 000	47 061 000

- جدول 8 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022

حقوق الإنسان					
القيادة و الحكامة	24 259 000	34 664 000	26 396 000	37 951 000	-
النهوض و تتبع السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان	6 560 000	6 747 600	5 900 000	7 184 900	-
الحوار والشراكة	6 850 000	8 146 800	6 500 000	9 425 700	-
التعاون و التفاعل مع الفاعلين الدوليين	1 800 000	3 441 600	1 030 000	3 728 400	-

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
125 حقوق الإنسان مسؤول البرنامج الكاتب العام	هدف 1.125 تتبع تنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية و حقوق الإنسان	مؤشر 1.1.125 : نسبة تنفيذ تدابير خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان	
	هدف 2.125 المساهمة في إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية من خلال تتبع تنفيذ توصيات الآليات الأممية المتعلقة بحقوق الإنسان	مؤشر 2.2.125 : نسبة تنفيذ توصيات الآليات الأممية المتعلقة بحقوق الانسان	
	هدف 3.125 تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان	مؤشر 3.3.125 : نسبة معالجة الشكايات والتظلمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان	
	هدف 4.125 تعزيز الشراكة و الحوار مع جمعيات المجتمع المدني و المؤسسات الوطنية	مؤشر 4.4.125 : عدد آليات التعزيز والحماية المنشأة بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني	مؤشر 1.4.4.125 : عدد الآليات المتعلقة بحقوق المرأة
			مؤشر 2.4.4.125 : عدد الجمعيات الشريكة المنخرطة في مقاربة النوع الاجتماعي
	هدف 5.125 تقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني في مجال التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان	مؤشر 5.5.125 : عدد جمعيات المجتمع المدني الشريكة المؤطرة	مؤشر 1.5.5.125 : نسبة مشاركة جمعيات حقوق المرأة
			مؤشر 2.5.5.125 : نسبة مشاركة النساء
	هدف 6.125 تعزيز التعاون و التفاعل و الحوار مع الفاعلين الجهويين و الدوليين و المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان	مؤشر 6.6.125 : معدل التفاعل	
	هدف 7.125 تعزيز الإدارة و إرساء أنظمة فعالة	مؤشر 7.7.125 : نسبة النجاعة المكتبية	

	للحكامة	مؤشر 2.7.125 : نسبة رضى مستعملي النظم المعلوماتي	
		مؤشر 3.7.125 : معدل الاستفادة من التكوين	مؤشر 3.1.7.125 : معدل استفادة المرأة من التكوين
		مؤشر 4.7.125 : الربح المحقق من خلال طلبات العروض	

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 125 : حقوق الإنسان

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

بالنظر لكون حقوق الإنسان تتسم بطابعها العرضاني بالنسبة لمختلف البرامج الحكومية وأنشطة المؤسسات الوطنية العمومية، بذلت مجهودات مهمة في مجال إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية. كما جاء الدستور الجديد ليكرس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية على قدم المساواة مع الحقوق المدنية والسياسية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه برغم الجهود المبذولة فيما يتعلق بمراعاة الجوانب المعيارية لحقوق الإنسان في تأهيل الإطار التشريعي والمؤسساتي وكذا التقدم المحرز في إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية، فإن الإعمال الفعلي لمبادئ ومعايير حقوق الإنسان يتطلب مزيدا من التوعية لدى الفاعلين المعنيين وتملكهم لثقافة حقوق الإنسان.

وفي إطار هذا البرنامج ستتم مواكبة القطاعات الوزارية في تملك الآليات الدولية واحترام الالتزامات المترتبة عنها (إعداد التقارير ومتابعة تنفيذ التوصيات)، وكذا الاستجابة لطلباتهم المتعلقة بتقديم الرأي والمشورة بشأن إعداد مشاريع القوانين وبرامج العمل ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني.

وبما أن حماية حقوق الإنسان والنهوض تدخل ضمن مسؤولية مختلف الفاعلين الوطنيين، فإن جميع مكونات المجتمع من جمعيات غير حكومية ومؤسسات وطنية وجامعات ومراكز البحث، هي الأخرى معنية وينبغي أن تساهم لبلوغ هذه الغاية. وذلك لا تزال الحاجة ملحة لاعتماد حكامة تروم دعم الجوانب المتعلقة بالتشاور والتعاون والشراكة مع مختلف الفاعلين المعنيين. وبناء عليه، يروم هذا البرنامج تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان لمواكبتها في جهودها الرامية إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان على أرض الواقع. كما يستهدف تعزيز الحوار والتبادل مع المؤسسات الوطنية.

لقد كرس دستور 2011 في ديباجته التزام المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، كما واصلت المملكة الانضمام إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز الحوار الإيجابي مع هيئات المعاهدات ومع آليات الإجراءات الخاصة. بالإضافة إلى الانخراط الايجابي للمغرب على الساحة الدولية، وكشريك بحكم وضعه المتقدم مع الاتحاد الأوروبي، مما يضعه أمام مسؤولية تعزيز هذه المكانة من خلال تقوية تفاعله مع منظومة الأمم المتحدة للحقوق الإنسان ومع المؤسسات والآليات الجهوية والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في تطوير الخبرة الضرورية لتمكين بلادنا من تطوير مستوى التفاعل مع المنظومة الدولية والمساهمة الفاعلة في أنشطتها من خلال تنسيق إعداد السياسة العمومية في مجال حقوق الإنسان وانفتاحها على المؤسسات الدولية والجهوية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ويرتكز هذا البرنامج على أربعة محاور:

تعزيز وتتبع السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان،
الحوار والشراكة،
التعاون والتفاعل مع الفاعلين الدوليين،
القيادة والحكامة.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

نظرا لوجود برنامج واحد فقد تم الأخذ بعين الاعتبار نفس ملخص تكريس بعد النوع الخاص باستراتيجية الوزارة

2. مسؤول البرنامج

الكاتب العام

3. المتدخلين في القيادة

مديرية التنسيق والنهوض بحقوق الانسان

مديرية الحوار والشراكة مع الهيئات والجمعيات الوطنية

مديرية الدراسات القانونية والتعاون الدولي

قسم الشؤون الإدارية والمالية

البنية المكلفة بالتواصل

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.125: تتبع تنفيذ خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية و حقوق الإنسان

المؤشر 1.1.125 : نسبة تنفيذ تدابير خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	10	55	70	100	100	2022

- **توضيحات منهجية**

نسبة تنفيذ تدابير خطة العمل في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تم تنفيذها

- **مصادر المعطيات**

النظام المعلومياتي لتتبع تنفيذ خطة العمل في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تعدد مصادر المعطيات

قصور على مستوى وظائف النظام المعلوماتي....

- **تعليق**

الهدف 2.125: المساهمة في إدماج بعد حقوق الإنسان في السياسات العمومية من خلال تتبع تنفيذ توصيات الآليات الأممية المتعلقة بحقوق الإنسان

المؤشر 1.2.125 : نسبة تنفيذ توصيات الآليات الأممية المتعلقة بحقوق الانسان

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	20	60	80	85	85	2022

- **توضيحات منهجية**

نسبة التقدم في إنجاز توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة بشكل جزئي أو كلي التي تم تنفيذها

- **مصادر المعطيات**

تقارير القطاعات الحكومية حول وضعية تنفيذ التوصيات

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تجميع المعطيات حسب درجة انخراط وتفاعل القطاعات الحكومية

دقة المؤشرات القطاعية حسب التوفر عليها وتوافقها مع الإطار المعياري لحقوق الإنسان

- **تعليق**

الهدف 3.125: تعزيز آليات حماية حقوق الإنسان

المؤشر 1.3.125 : نسبة معالجة الشكايات والتظلمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	100	100	100	100	100	2022

- **توضيحات منهجية**

البسط :عدد الشكايات المعالجة

المقام: عدد الشكايات الواردة

- **مصادر المعطيات**

وثائق داخلية

الموقع الإلكتروني الخاص بالشكايات

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- **تعليق**

تتلقى وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان عددا كبيرا من الشكايات التي لا تدخل في أغلبها ضمن اختصاصاتها. رغم ذلك تقوم الوزارة بمعالجة هذه الشكايات عن طريق توجيهها إلى الجهات المختصة.

الهدف 4.125: تعزيز الشراكة و الحوار مع جمعيات المجتمع المدني و المؤسسات الوطنية

المؤشر 1.4.125 : عدد آليات التعزيز والحماية المنشأة بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد آليات التعزيز والحماية المنشأة بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني		عدد	-	16	25	30	25	**30**	**2022**
المؤشرات الفرعية	عدد الآليات المتعلقة بحقوق المرأة	عدد	0	8	16	20	15	**20**	**2021**
	عدد الجمعيات الشريكة المنخرطة في مقاربة النوع الاجتماعي	عدد	0	30	30	30	30	**30**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

Ni : عدد آليات النهوض وحماية حقوق الإنسان المحدثة عبر الشراكات "i"

Ni = عدد آليات النهوض وحماية حقوق الإنسان المحدثة.

- **مصادر المعطيات**

يتم استخلاص المعطيات المرتبطة بحساب المؤشر من اتفاقيات الشراكة وتقارير أنشطة الجمعيات وبطائق تتبع المشاريع وتقارير المديرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر كمي يسمح بإعطاء فكرة على نتائج البرنامج دون تقييم الأثر الذي يستند على الأداء السليم لآلية النهوض والحماية التي تم إنشاؤها.

لقياس هذا المؤشر يتعين إجراء تقييم دوري لبرامج الشراكة.

- **تعليق**

تعتمد مديرية الحوار والشراكة في إطار برامجها على التسيير القائم على النتائج كمبدأ رئيسي في إدارة الشراكات. هذه المقاربة تسمح بحصر الأهداف ومؤشرات التتبع والنتائج (خطة عمل المشروع).

يجب أن يبدأ حساب هذا المؤشر من تاريخ توصل الجمعيات الشريكة بالشطر الأول من الدعم.

الهدف 5.125: تقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني في مجال التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان

المؤشر 1.5.125 : عدد جمعيات المجتمع المدني الشريكة المؤطرة

		الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد جمعيات المجتمع المدني الشريكة المؤطرة		عدد	-	90	180	180	180	**180**	**2022**
المؤشرات الفرعية	نسبة مشاركة جمعيات حقوق المرأة	%	0	25	40	45	45	**45**	**2021**
	نسبة مشاركة النساء	%	0	30	40	45	45	**50**	**2022**

- **توضيحات منهجية**

Ti : نسبة الجمعيات الشريكة التي تم تأطيرها سنويا.

يجب حساب هذا المؤشر ابتداء من تاريخ انطلاق أنشطة برنامج تقوية القدرات في مجال التفاعل مع الأنظمة الدولية لحقوق الإنسان.

- **مصادر المعطيات**

يتم استخلاص المعطيات المرتبطة بحساب المؤشر من خطط العمل الجهوية، اتفاقيات الشراكة وتقارير أنشطة الجمعيات وبطائق تتبع المشاريع والتقارير المنجزة من طرف المديرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر كمي يسمح بتوفير معطيات حول عدد الجمعيات التي تم تعزيز قدراتها من بين مجموع الجمعيات المشاركة في مختلف أنشطة البرنامج دون توفير المعلومات عن جودة برامج تعزيز القدرات ولا الأثار الذي خلفه والذي يبقى رهين التزام الجمعيات الشريكة.

لقياس هذا المؤشر يتعين إجراء تقييم دوري للبرامج.

- **تعليق**

لقياس الأثر يتعين إجراء تقييم نوعي بشكل دوري لبرامج الشراكة.

الهدف 6.125: تعزيز التعاون و التفاعل و الحوار مع الفاعلين الجهويين و الدوليين و المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان

المؤشر 1.6.125 : معدل التفاعل

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	100	100	100	100	100	2022

- **توضيحات منهجية**

البسط : عدد الطلبات التي يتم التفاعل معها

المقام : عدد طلبات التفاعل المتوصل بها

طلبات التفاعل = البلاغات، التقارير، الاستبيانات، المشاركات، ...

- **مصادر المعطيات**

المراسلات الرسمية (عن طريق وزارة الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج أو مباشرة عن طريق الفاعلين المعنيين)

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تعدد الفاعلين

- **تعليق**

الهدف 7.125: تعزيز الإدارة و إرساء أنظمة فعالة للحكامة

المؤشر 1.7.125 : نسبة النجاعة المكتبية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	0	6 000	7 000	5 000	4 000	4 000	2022

- **توضيحات منهجية**

نسبة الفعالية المكتبية تقيم معدل التكلفة المكتبية للمنصب

البسط: يتكون من مجموع المصاريف المكتبية التي تتضمن اقتناء الحواسب والطابعات والتوريدات بالإضافة لمصاريف صيانة المعدات.

المقام: يتكون من مجموع المناصب المكتبية العاملة.

- **مصادر المعطيات**

مصلحة الميزانية، والمحاسبة والتجهيز ومصلحة نظم المعلومات والتوثيق.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

المؤشر 2.7.125 : نسبة رضى مستعملي النظم المعلوماتي

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	85	80	90	100	100	2022

- **توضيحات منهجية**

مجموع الموظفين الراضين عن استعمال نظم المعلومات / مجموع الموظفين المستجوبين

- **مصادر المعطيات**

يتم الاستقراء عن طريق ملء استمارات إلكترونية من طرف عينة من الموظفين تتميز بتمثيلية جيدة حسب النوع والفئة التي ينتمي إليها الموظف.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

عدم التوفر على الاعتمادات الضرورية اللازمة لتجديد الحظيرة المعلوماتية.

تكوين مستمرغير كاف لفائدة الموظفين العاملين في مصلحة تدبير نظم المعلومات والتوثيق ونقص في عدد العاملين بها.

- **تعليق**

من الضروري أن تتوفر مصلحة نظم المعلومات والتوثيق على نظام معلوماتي يقيم بصفة محايدة جودة الخدمات التي تقدمها المصلحة. بعض التقييمات سيتم إنجازها بصفة منتظمة كل سنة من أجل تتبع رضى المستعملين.

المؤشر 3.7.125 : معدل الاستفادة من التكوين

	الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
معدل الاستفادة من التكوين	%	-	30	50	60	60	**60**	**2022**
معدل استفادة المرأة من التكوين	%	0	18	40	50	0	**50**	**2021**

- **توضيحات منهجية**

نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين في السنة

البسط: عدد المستفيدين

المقام: عدد الموظفين

- **مصادر المعطيات**

مصلحة تدبير الموارد البشرية

مختلف بنيات الوزارة والتي يستفيد موظفيها من تكوينات في إطار الشراكة التي تعقدها الوزارة مع مختلف التنظيمات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يعكس المؤشر واقع الاستفادة من التكوين حسب الفئات، فقد نجد أن بعض الفئات تستفيد من ساعات تكوين أكثر من فئات أخرى.

- **تعليق**

يوضح المؤشر الأهمية التي تعطى للتكوين المستمر.

المؤشر 4.7.125 : الربح المحقق من خلال طلبات العروض

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم	1 371 804	1 000 000	800 000	800 000	900 000	1 000 000	2023

- **توضيحات منهجية**

المقارنة بين مبلغ مرجعي والمبلغ الجديد الناتج عن عملية الشراء

- **مصادر المعطيات**

مصلحة الميزانية والمحاسبة والتجهيز

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتأثر المؤشر ب:

عدد الصفقات المنجزة في السنة.

انخفاض نسبة الخدمات والأشغال والتوريدات المتوقعة في بداية السنة.

التضخم.

ارتفاع سعر صرف العملات بالنسبة للمواد والتوريدات المستوردة من الخارج (إن وجدت).

- **تعليق**

يأخذ المؤشر بعين الاعتبار فقط الصفقات المنجزة.

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 9 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	3	1	4	5,41
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	4	16	20	27,03
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	28	22	50	67,57
المجموع	35	39	74	100

- جدول 10 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	35	39	74	100
المصالح اللاممركزة	0	0	0	0
المجموع	35	39	74	100

- جدول 11 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	0	0	0	0
جهة الشرق	0	0	0	0
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	0	0	0	0
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	0	0	0	0
جهة مراكش - آسفي	0	0	0	0
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	0	0	0	0
جهة كلميم - واد نون	0	0	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	0	0	0	0
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	0	0	0	100

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 12 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2020 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	15 066 891	79
المناصب المحذوفة	0	0
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	1 314 936	10
عمليات الإدماج	0	1
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	21 173	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	16 403 000	90
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	49 000	
نفقات الموظفين المتوقعة	16 452 000	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 125 : حقوق الإنسان

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : القيادة و الحكامة**

يعتبر مشروع "الدعم والقيادة" المشروع الذي يقدم الدعم لجميع مصالح وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان و العلاقات مع البرلمان - قطاع حقوق الإنسان، حيث انه يعنى أساسا :

تحديث إدارة الموارد البشرية:

- إعداد نظام معلومات الموارد البشرية؛
- تحديث الدليل المرجعي للوظائف والمهارات.
- إجراء التشخيص الكمي والنوعي للموارد البشرية:
  - برنامج التكوين،
  - برنامج التوظيف
  - توفير وسائل التحفيز
  - تقييم المهارات الفعلية للموظفين مقارنة بالمهارات المطلوبة(Bilan de compétence)

تحسين التدبيرالميزانياتي والمحاسباتي:

- تحسين أدوات التدبير الإداري وتقوية وسائل الاشتغال بمصالح الدعم؛

- تلبية احتياجات المستخدمين من حيث وسائل الاشتغال المكتبية

- تنفيذ الجزء الثاني من المشاريع الناتجة عن المخطط الإداري لنظم المعلومات.

- مواكبة مياكل الوزارة في اعتماد المعايير الجديدة للقانون التنظيمي للقانون المالية ووضع الادوات الكفيلة لتملك نجاعة الأداء وتحسين التخطيط المتعدد السنوات للميزانية؛

- مسك المحاسبة العامة

تعزيز الرقابة ونظام التدقيق الداخلي:

- تحقيق مستوى معني من التحكم في الإنفاق من خلال الوفاء بالمعايير المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بمراقبة نفقات الدولة؛

- تعزيز مهارات هياكل وزارة الدولة في السيطرة على سياسة الشراء
- تحقيق مستوى معني من التحكم في الإنفاق من خلال الوفاء بالمعايير المنصوص عليها في المرسوم المتعلق بمراقبة نفقات الدولة؛
- مواصلة عملية حوسبة أدوات الإدارة (إدارة الميزانية، وإدارة الموارد العامة)؛
- تعزيز وتحسين وسائل العمل؛
- اعتماد أسلوب الإدارة حسب الأهداف
- توضيح مهام الرقابة الداخلية والرقابة الإدارية

- **التوثيق والارشيف:**

- تزويد المكتبة بالوثائق النوعية وذات التخصص الفريد في مجال حقوق الانسان
- الاشتراك في قواعد المعلومات الدولية المتخصصة في المجال
- فتح المكتبة للمستعملين مع الأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة
- تطوير مسك الأرشيف والأرشيف ألإلكتروني.

- **الأعمال الاجتماعية:**

مواصلة دعم جمعية الأعمال الاجتماعية لوزارة الدولة.

- **مشروع 2 : النهوض و تتبع السياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان**

يهدف هذا المشروع لمرافقة مختلف الفاعلين في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وتستهدف هذه المواكبة بالخصوص تحيين وتتبع تنفيذ مقتضيات خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وإدماج مقاربة حقوق الإنسان في السياسات العمومية والعمل على ملاءمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية التي يعتبر المغرب طرفا فيها.

بحكم التزام المملكة المغربية بحقوق الإنسان، فإن الحكومة المغربية مطالبة بتعزيز إدماج حقوق الإنسان في السياسات العمومية. وفي هذا الإطار، تعتزم وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان - قطاع حقوق الإنسان مواكبة إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بالتعاون مع القطاعات الحكومية وباقي الهيئات العمومية الأخرى.

الأولويات الاستراتيجية:

1. تأمين تتبع تنفيذ الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
2. المساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان؛
3. تشجيع ملاءمة النصوص القانونية مع المقتضيات الدستورية والمعايير الدولية؛
4. المساهمة في إدماج مقاربة حقوق الإنسان في البرامج والسياسات العمومية عبر تقوية القدرات.

- **مشروع 3 : الحوار والشراكة**

يهدف هذا المشروع إلى الارتقاء بديناميكية الحوار مع مختلف الأطراف المعنية من مؤسسات وطنية ومنظمات غير حكومية وبرلمان ووسائل الإعلام والجامعة من خلال تعزيز الشراكة والمساهمة في تقوية القدرات لا سيما بالنسبة لجمعيات المجتمع المدني.

الأولويات الاستراتيجية

1. تعزيز الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمساهمة في تقوية قدراتها؛
2. تعزيز التنسيق والتعاون مع المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان؛
3. الحرص على إشراك باقي الأطراف المعنية (برلمان، إعلام، ونقابات.....) في تنفيذ الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ؛
4. تنمية الشراكة والتعاون مع الجامعة والمراكز المتخصصة في ميادين البحث والتكوين في مجال حقوق الإنسان.
5. تقوية قدرات الفاعلين العاملين في مجال حقوق المرأة والمساواة.

- **مشروع 4 : التعاون و التفاعل مع الفاعلين الدوليين**

في إطار مواكبة جهود المملكة المغربية المتعلقة بمواصلة حضورها والقيام بدور فاعل على المستوى الدولي، يطرح على وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان تحد ثالث يتعلق بالقيام بدور الميسر والداعم في مجال تفاعل المملكة مع الهيئات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي والإقليمي.

الأولويات الاستراتيجية

1. تقوية التفاعل مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
2. تعزيز الحوار والتعاون مع المؤسسات الأوربية ذات الصلة بحقوق الإنسان؛
3. تعزيز التفاعل مع الآليات الإقليمية؛
4. دعم الحوار والتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية؛
5. تشجيع الحوار والتعاون مع الجامعات ومراكز البحث الأجنبية؛
6. تعزيز الحوار والتعاون مع البنيات المماثلة.